

الفصل الثاني : الفقر مفهومه، معايير قياسه و تفاسيره

أولاً: مفهوم الفقر.

1. لغة.

2. اصطلاحاً.

1-2. الفقر المطلق.

2-2. الفقر النسبي.

3-2. التعريف الإجرائي للفقر.

ثانياً: معايير قياسه.

1. معيار الدخل و الثروة.

2. معيار الرفاهية و اللرفاهية.

3. معيار الإستهلاك و الدخل.

4. مقارنة بين طريقتي الدخل و الإستهلاك

ثالثاً: أهم الاتجاهات المفسرة للفقر.

1. الاتجاه الرأسمالي.

2. الاتجاه الاشتراكي.

3. الاتجاه الإسلامي.

خاتمة و تقييم.

تمهيد :

من بين المشكلات الإجتماعية التي حظيت باهتمام وافر من طرف العلوم الإجتماعية بمختلف تخصصاتها نجد مشكلة الفقر، و التي شكلت و تشكل إحدى أكبر معضلات العصر التي تؤرق كاهل الإنسانية بحكم حجمها الآخذ في التزايد و بشكل لافت للانتباه، كونه يعمل على إعاقة تطور المجتمعات و تحسين مستويات المعيشة بها. و بحكم أهمية ظاهرة الفقر سيخصص هذا الفصل لتشخيصها انطلاقاً من تحديد مفهوم الفقر لغة فاصطلاحاً، ثم تحديد أهم معايير القياس المستخدمة لتحديد الفقراء من غير الفقراء لنصل بعد هذا إلى الحديث عن أهم الاتجاهات النظرية التي تناولت الظاهرة بالدراسة و التشخيص، و هي الاتجاه الرأسمالي فالاشتراكيثم الاتجاه الإسلامي و الذي يحدد الظاهرة من مختلف جوانبها و مدى تأثيرها على الفكر و السلوك الإنساني.

أولاً: مفهوم الفقر:

يعتبر الفقر من المفاهيم المجردة و النسبية التي تحاول وصف ظاهرة اجتماعية و اقتصادية باللغة التعقيد و التشابك من جهة، و من جهة أخرى تختلف باختلاف المجتمعات و الفترات التاريخية و أدوات القياس و كذا باختلاف الخفيات الفكرية و الأخلاقية لدارسيه من جهة أخرى¹ و لعل هذا ما يفسر عدم التمكن من التوصل إلى تحديد علمي و دقيق له. و سنحاول بداية تحديد معنى كلمة "فقر" من الناحية اللغوية ثم من الناحية الاصطلاحية.

1- الفقر لغةً بفتح الف: لَأَقْر و الْفَقْرُ ضد الْغِنَى، مثل الضَّعْف و الضُّعْف، و الفقر لغة الرديئة. الفقير الذي لا شيء له، و الفقر الحاجة و فعله الافتقار و النعت فقير².

2- الفقر اصطلاحاً: قبل التطرق للمعنى الاصطلاحى للفقر لا بد من الإشارة أولاً إلى أنه لا وجود للفقر إلا في ظل الغنى، و فقر الفقراء لا يمكن قياسه إلا بغنى الأغنياء، و لعل هذا تحديداً ما يجعل الفقر مثل الغنى مفهومًا نسبيًا، فالفقير بالنسبة إلى غني بعينه يمكن أن يكون غنياً بالنسبة إلى فقير بعينه، فالفلاح الذي يملك بقرة هو فقير مقارنةً بآخر يملك خمسة بقرات

¹ عبد الرزاق الفارس. الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي. مركز دراسات لوحدة العربية. بيروت 2001 ص، 19.

² ابن منظور . لسان العرب. ط 3. دار صادر. بيروت 1949. ص، 60.

أو جرارا آليا، لكن هذا الفلاح الفقير هو نفسه غني بالنسبة للفلاح المعدم الذي لا يملك شيئا¹. و يمكن القول بأن نسبية الفقر هاته هي التي تفسر التنوع الكبير في التحديدات المقدمة حوله، و ذلك في حصره في عدة مؤشرات تارة يغلب عليها الطابع الكمي و تارات أخرى يغلب عليها الطابع الكيفي، و رغم هذا فإن مفهوم الفقر الذي تشترك حوله كل محاولات التعريف تلك إنما يدل على العجز في تحقيق الحاجات المادية و المعنوية للفرد². أو ما يطلق عليه البعض³ «الحرمان النسبي» لفئة معينة من فئات المجتمع و أن الاختلاف بين هذه التعاريف إنما يكمن في حدود و مكونات ذلك الحرمان و هذا ما سنلاحظه من خلال استعراض بعض التعاريف حول الموضوع، حيث يعرفه محمد حسين باقر بأنه: «حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كماً و نوعاً و تدني الحالة الصحية و المستوى التعليمي و الوضع السكني و الحرمان من تملك السلع المعمرة و الأصول المادية الأخرى و فقدان الاحتياطي (المالي) أو الضمان لمواجهة الحياة الصعبة كالمرض و الإعاقة و البطالة و الكوارث و الأزمات...»⁴، و **علي محمد جعفر** يذهب إلى أن الفقر بمعناه الشامل هو: «تلك الحالة المادية التي لا يستطيع الإنسان من خلالها تحقيق الحد الأدنى لمتطلبات حياته، إما لعدم كفاية دخله بصورة كبيرة. أو لعدم وجود دخل على الإطلاق»⁵، و يعرفه **محمود حسن** على أنه: «الحالة التي لا يكفي فيها دخل الأسرة في إشباع حاجاتها الأساسية للمحافظة على بنائها المادي و النفسي و الاجتماعي، و له نتائج خطيرة على الصحة و نوع الثقافة السائدة في حياة الأسرة و ما يتوفر لها من فرص التعليم»⁶.

و لعله من الأهمية بمكان عند الحديث عن الفقر التعرض إلى موقف البنك الدولي منه باعتباره أهم المؤسسات العالمية الموكّلة إليها مهمة التنمية و الإصلاحات الاقتصادية في العالم- أو هكذا يبدو-، حيث تعرف هذه المؤسسة -البنك الدولي- الفقر عن طريق تحديد عتبة معينة لذلك حيث: «يعد فقيراً كل من يقل دخله عن دولار يومياً»، و يعلق **ميشيل**

¹ عبد الوهاب الكيالي. موسوعة السياسة. ج 4. ط 3. المؤسسة العربية للدراسات و النشر. بيروت 1995. ص، 57.

² علي غربي -مرجع سابق- ص، 91.

³ عبد الرزاق الفارس. الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 2001. ص، 19.

⁴ المرجع السابق- ص، 20.

⁵ علي محمد جعفر-الأحداث المنحرفون:عوامل الانحراف، المسؤولية الجزائرية، الناشر، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع. بيروت. 1984. ص، 109.

⁶ محمود حسن. الأسرة و مشكلاتها. دار النهضة العربية للطباعة و النشر(د.ب) 1981. ص، 56، 57.

تشوسودوفيسكي في كتابه القيم: « عولمة الفقر »¹ عن هذا التحديد بالقول: أنه تحديد أحمق و تعسفي. حيث يرى بأن البنك الدولي و بعد أن يحدد عتبة الفقر عند دولار واحد يوميا بالنسبة للفرد ينطلق -حتى دون أن يقيس- ليقرر أن مجموعات السكان التي يبلغ دخلها بالنسبة للفرد أعلى من دولار يوميا ليست فقيرة* .

و يبدو من خلال هذه المنهجية المتبعة أنها ستخفض الفقر المسجل في يسر و بدون حتى الحاجة لأن تجمع بيانات على مستوى البلدان، مما يعني أنه لا يأخذ الظروف الخاصة -الفعلية- لكل بلد، أين تؤكد الشواهد² أن هناك مجموعات سكانية يبلغ دخل الفرد منها دولارين أو ثلاث أو حتى خمس دولارات يوميا تبقى تعاني الفقر، من حيث عجزها عن توفير الطعام و الملابس و الصحة و التعليم... الخ.

و الملاحظ من خلال التعريفات السابقة أن هناك اختلافات كبيرة بين الباحثين في تحديد مفهوم الفقر، و لعل المشكلة تعود كما يرى اندرو ويبستر Andrew webster³ إلى كون المقاييس المستخدمة للمقارنة سواء بين الأفراد أو الأسر تعتمد على مجموعة كاملة من الفرضيات حول مستوى المعيشة الملائم، الذي يتمتع به البعض دون الآخر، و تعتبر هذه حسبه مشكلة تحليلية كبرى بالنسبة لدارسي مشكلة الفقر.

لكن يمكن القول أن مختلف التعاريف دارت حول محورين، أحدهما اقتصر على مجرد إشباع الحاجات الضرورية للإنسان للبقاء في صحة جيدة أو على قيد الحياة، في حين امتد المحور الثاني ليشمل أشياء أخرى انطلاقا من أن الإنسان ليس مجرد كائن بيولوجي، بل هو أيضا كائن اجتماعي يؤثر و يتأثر بمن حوله، و لعله من الضروري هنا التفريق بين نوعين من الفقر: المطلق و النسبي.

1-2. الفقر المطلق: يعبر عنه تقرير التنمية الدولية على أنه: « يصف الحالة التي يستطيع الناس فيها العيش فقط، حيث تكون وجبة الطعام القادمة مسألة حياة أو موت، بما أن الآثار التراكمية لسوء التغذية و المجاعة تضعف الجميع، خاصة الأطفال مما يزيد من معدلات وفياتهم مقارنة بغيرهم، و هكذا يتخذ الفقر في هذه الظروف حالة مطلقة، لعدم وجود شيء فوقه أو تحته

¹ ميشيل تشوسودو فيسكي. عولمة الفقر. ترجمة: محمد مستحير مصطفى. ط2. مطابع أنترناشونال برس. الولايات المتحدة الأمريكية. 2000. ص، 297.

* و تجدر الإشارة إلى أن النتائج التي يتوصل إليها البنك الدولي يستشهد بها الجميع تقريبا. انظر ميشيل تشوسودو فيسكي -مرجع سابق- ص، 298.

² المرجع نفسه-ص، ص. 297، 298.

³ اندرو ويبستر. مدخل لسوسيولوجية التنمية. ترجمة: حمدي حميد يوسف. سلسلة المائة كتاب. بغداد. 1986. ص، 24.

سوى الموت، و هي حالة العديد من سكان العالم الثالث، أو هم قريبون من التعرض لها، فاعتمادهم الأكبر على المساعدة و الإغاثة أو على مدخول ضئيل من الزراعة و البيع المتجول و غيره، و تسمى هذه الحالة أيضا بالفقر المدقع...¹.

و تشير إحصائيات البنك الدولي بأن نحو بليون شخص في العالم يقل مستوى دخلهم عن دولار واحد في اليوم، و أن هناك أيضا حوالي 1.7 بليون شخص يعيشون في أماكن لا تتوفر فيها وسائل مناسبة للصرف الصحي، و بليون آخر من سكان هذا العالم لا تتوفر لهم وسائل الماء النقي الشروب، بالإضافة إلى وجود حوالي 1.3 بليون من سكان العالم يتحملون تبعات استنشاقهم للهواء الملوث و الذي يؤدي إلى انتشار الأمراض و حتى الوفاة². و كلها حالات تشير إلى المعاناة من تبعات الفقر المطلق.

و يرى اندرو ويبستر³ أن الفقر المطلق إنما يعتمد على تخمين مستوى الدخل الضروري لشراء الطعام الكافي لإشباع الحاجات الغذائية لكل شخص في العائلة، و أن كلفة هذا الطعام تعتبر هي الكلفة الأساسية لعيش الكفاف، و هي عندما تضاف إلى حصة الملابس الأساسية و الوقود و الإيجار تتكون صورة للدخل يمكن اعتبار من دونها في حالة فقر.

و قد نشأت هذه الأفكار حول الفقر المطلق و ضرورات الحياة - حسب بيير ستروبل⁴ Pierre STROPEL - مع ما قام به الأطباء و علماء التغذية في أواخر القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين من دراسات، فهي تختص بالاحتياجات الفسيولوجية للأفراد، أي الأشياء مثل الطعام و المأوى و الملابس و التدفئة و التي تمثل الضروريات الجوهرية للبقاء على قيد الحياة و بترجمة هذه العناصر إلى قيمة نقدية تكون بداية الفقر المطلق.

تعقيب: و بالمقابل يرى: منير العصرة⁵ أن الفقر يتحقق كلما فشل الإنسان في إشباع احتياجاته البشرية، فالأمر لا يقتصر على مجرد ضمان الوجود المادي فقط فالإنسان ليس مجرد مجموعة من الأعضاء التي تؤدي وظائف بيولوجية بل هناك احتياجات أخرى بعيدة عن مجرد الوجود

¹ المرجع السابق-ص،ص. 24،25.

² اسماعيل سراج الدين. محسن يوسف. الفقر و الأزمة الاقتصادية. مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. دار الأمين للنشر و التوزيع. الإسكندرية 1989. ص،ص. 165،166.

³ اندرو ويبستر. مرجع سابق. ص، 26.

⁴ بيير ستروبل. من الفقر إلى الحرمان: مجتمع الأجراء أم مجتمع حقوق الانسان، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. العدد 148. مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة.. يونيو 1996. ص، 33.

⁵ منير العصرة. -مرجع سابق- ص، 143.

المادي للفرد مثل: الحاجة إلى الطعام الجيد و الملابس الكافية و الحاجة إلى الترفيه و التدخين و القراءة و قضاء أوقات الفراغ، ولا يمكن تحويل الأفراد إلى كائنات مستهلكة للطاقة، فحتى الاحتياجات الفسيولوجية تتحدد اجتماعيا كما يرى بيتر تاوسند¹ Peter TOWNSEND، و لعل هذا يدعونا إلى الحديث عن الوجه الآخر للفقر و هو الفقر النسبي.

2-2. الفقر النسبي: و من أبرز دعاة نظرية-و مفهوم- الفقر النسبي نجد عالم الاجتماع البريطاني: بيتر تاوسند الذي أنجز دراسة شاملة عن الفقراء و يعرف الفقراء نسبيا (أو المحرومين نسبيا) بأنهم: « من لا يستطيعون الحصول على ضرورات الحياة أي مستويات الغذاء، و وسائل الراحة و المتعة و الخدمات التي تتيح لهم أداء أدوارهم الاجتماعية و المشاركة في العلاقات و إتباع السلوكيات العادية و المتوقعة منهم بموجب عضويتهم في المجتمع، فلو كانوا يفتقرون إلى الموارد، أو يحرمون من الحصول على مستلزمات الحياة الضرورية التي توفر لهم حق عضوية المجتمع، حينئذ يقال إنهم فقراء»² و يعطي أمثلة³ على ذلك إذ يرى أن الفقر-أو الحرمان- يحدث مثلا عندما يضطر طفلان للنوم في سرير واحد دون اختيارهما في البلدان التي يُعتقد فيها بضرورة أن يكون للطفل سرير خاص به لتشجيع نومه، أو عندما يبدأ الناس في استبعاد أي من الجوانب الاعتيادية في مجتمعهم كأكل اللحوم مرة في الأسبوع أو إرسال بطاقات عيد الميلاد لنقص الدخل. حينها نقول انهم بدعوا يعانون الحرمان النسبي أو الفقر النسبي، فالناس يصبحون فقراء عندما تعوزهم الموارد التي تمكنهم من الحصول على الغذاء، و المشاركة في الأنشطة و الحصول على وسائل المعيشة، و أسباب الراحة المتعارف عليها في مجتمعاتهم، فالفقر النسبي إذاً مفهوم أكثر شمولاً، يشبه المفهوم الذي اعتمده أمارتيا سين، الذي نظر إلى حياة الفرد باعتباره -أوليفاً- من المتغيرات -تضم- الأفعال و النشاطات، و تتفاوت هذه المتغيرات من جودة التغذية إلى أمور معقدة مثل: احترام الذات و المساهمة في الحياة المدنية، و بفقدان الحدود الدنيا من هذه المتغيرات تنتسم فئة الفقراء بالاغتراب عن المجتمع و الابتعاد عن المساهمة في قراراته الراهنة و المستقبلية على حد سواء⁴.

¹ اندرو ويست-مرجع سابق- ص، 34.

² بيتر سترويل-مرجع سابق- ص، 35، 36.

³ اندرو ويست-مرجع سابق- ص، 28، 29.

⁴ سالم توفيق النجفي. المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي و الفقر في الوطن العربي: اشكالية الوضع الراهن. و مأزق المستقبل. بيت الحكمة. بغداد. 1999. ص، 13.

و يرى اندرو ويبستر¹ أن قوة نظرية بيتر تاوسند إنما تكمن في كونه ينظر إلى الفقر كمرحلة من الحرمان الشديد يبتعد الناس بسببها عن مجرى الحياة الاجتماعية دون أن يحس بهم أحد، و دون أن يكونوا فقراء بالصورة المعهودة - بالخرق والأسمال البالية - إضافة لذلك فهو يؤكد كثيرا على ضرورة المشاركة في العادات اليومية و ممارسات وقت الفراغ و الثقافة السياسية في الحياة اليومية و إلا كانوا فقراء نسبيا، و هكذا يجب قياس الفقر ماديا و اجتماعيا على حد سواء.

تعقيب: و بالمقابل يرى نقاد تاوسند بأنه أخطأ في افتراضه بأن الحاجات يجب أن تتبع من العرف الاجتماعي، و بأنه قد فشل في التمييز بين الميل الشخصي و الحاجات الأساسية بالرجوع إلى طراز الحياة المتعارف عليه كمقياس، كأن يقرر شخص ما عدم تناول اللحوم أو عدم إرسال بطاقات عيد الميلاد حسب رغبتهم الشخصية، فهو هنا لا يعاني من الحرمان - و بالتالي الفقر - حسب هؤلاء النقاد، و يجيب تاوسند بأن الاختيار في حد ذاته يعد موردا غير متساوي التوزيع، حيث توجد عوائل لا تملك الدخل الكافي لتجعل هذا الاختيار كأكل اللحوم قابلا للتطبيق.

و يمكن القول بعد هذا أن تحديد الحاجات الأساسية للفرد أو للعائلة لا يجب ان يعتمد على مجرد تقدير الحاجات البيولوجية للجسم البشري من غذاء و دفيء و مأوى، بل يجب أن يتسع ليشمل الأشياء المطلوبة اجتماعيا أي أنه يؤكد البعد الاجتماعي للفقر كعنصر جوهري لأن ظروف المعيشة-كما سبقت الإشارة- لا تقتصر على العوامل المادية وحدها بل تشمل أيضا العلاقات الاجتماعية و إتاحة فرص العمل و الرعاية الصحية... الخ²، لذلك يجب تعريف الفقر على أساس درجة عدم تمتع الناس بالمستوى الأساسي المتعارف عليه من غذاء و ظروف معيشية و أنشطة الفراغ ، و أسباب الراحة المعروفة اجتماعيا بكونها متعارف عليها بدلا من تعريفه على أساس النقص في بعض موارد العيش القومية و مقارنة مع هذه المعايير فإن الفقراء يمكن أن يقال بأنهم محرومون بدرجة قليلة أو كبيرة.

و يلاحظ أن هناك رطاً متكررا لكلمة الفقر بالحرمان، و هذا الأخير-الحرمان- كما يعرفه فاخر عاقل في موسوعته النفسية: « هو فقدان شيء نحتاج إليه، كحرمان الجائع من الطعام و

¹ اندرو ويبستر -مرجع سابق- ص، 29.

² بيير تستروبل. -مرجع سابق- ص، 36.

حرمان العطش من الماء»¹ و يمكن فهم هذه العلاقة بين المفهومين من خلال الدراسة التتبعية التي قام بها: بيير ستروبل² لمفهوم الفقر و كيف أصبح مرادفا للحرمان الاجتماعي، حيث يذهب في إحدى مقالاته إلى أن المفهوم السائد عن الفقر ظل مبنيا على أساس توزيع الدخل المرتبط بمشاركة الأفراد في نشاط اقتصادي معين، و من ثم أقر مجلس الوزراء للمجموعة الأوروبية عام 1975 التعريف التالي: « يوصف بالفقر الأفراد أو الأسر ذات الموارد التي تقل بدرجة تبعدهم عن الحد الأدنى المقبول للحياة في الدول الأعضاء التي يعيشون فيها»، و بعد عشرين سنة تغير الفكر السياسي تغيرا جذريا، ففي سنة 1994 حدد المجلس الأوروبي المحرومين على أنهم: « فئة كاملة من البشر تخرج عن مجال التمتع بحقوق الإنسان جزئيا أو كليا»³.

و من خلال هذا التحديد الأخير يتضح لنا بأن البعد الاقتصادي - المادي - لم يعد له وجود مباشر، بل على العكس أصبح الحرمان - الفقر - نقيضا لحق المواطنة في الغرب، و قد أشار ستروبل في بداية مقاله المعنون ب: « من الفقر إلى الحرمان: مجتمع الفقراء أم مجتمع حقوق الإنسان» إلى أنه و بعد الحرب العالمية الثانية و مع انبعاث مشكلة الفقر القديمة من جديد في أوروبا - مع فشل دولة الرفاهية - أصبح يشار إلى هذه المشكلة - الفقر - بوصف جديد مجمع عليه هو: «الحرمان الاجتماعي»، و هو يرى في معرض حديثه عن المقارنة بين المفهومين اللذين تفصل بينهما مدة تصل إلى عشرين عاما، أن التغير الحاصل لا ينحصر في مجرد مواكبة الظروف الاجتماعية و الاقتصادية، بل قد ترتب بالأحرى عن التغير العميق في الأفكار الخاصة بالتكامل الاجتماعي، و ربما تأثر أيضا بتدخل الحكومة لتحقيق التضامن الاجتماعي.

و هذه الفكرة الأخيرة قد انعكس صداها في كتابات الكثير من الباحثين مثل: **جين لابنز**⁴ Jean LABBENS الذي يرى بان الفقير ليس المحروم من عائد كافي لسد حاجاته الجسمية و الاجتماعية فحسب، إنما هو أيضا من ينقصه مركز اجتماعي فيصبح هامشيا بدون مكانة محددة خارج حدود الفئات المختلفة و المتكاملة، و التي عن طريق تنوعها و التغيرات التي تسمح بها يشكل البناء الاجتماعي نفسه.

¹ فاخر عاقل. معجم علم النفس. دار العلم للملايين. بيروت (د.ت) ص، 33.

² بيير ستروبل. -مرجع سابق - ص، 33.

³ المرجع السابق. ص، 33.

⁴ Jean Labbens. Sociologie de la pauvreté. Edition Gallimare. France. 1978. p104.

و **بوث BOTH** الذي لم يقصر اهتمامه على تحديد معالم الفقر في مجرد الوجود المادي بل تجاوزه إلى الاهتمام بالحاجات الإنسانية للفرد حيث يقول: « إنني أعني بكلمة فقير وصف أولئك الذين قد تكفيهم إمكانياتهم لمجرد العيش، لكنها لا تكفيهم لحياة كريمة خالية من الاعتماد على الآخرين»¹ و من هنا تظهر لنا الخطورة التي قد يشكلها الفقر إذا ما استمر لدى فرد أو فئة معينة أين قد ينال من كرامة من يعانيه.

فالفقر إذن: شعور الفرد بالحرمان من احتياجاته الضرورية رغم امتلاكه لما يسد رمقه في الحياة، و هذا يعني أن الحرمان هنا لا يقصد به الفقر المطلق و إنما يقصد به الفقر النسبي أي الحالة التي يشعر فيها الأفراد الذين يقارنون أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية بمن هم أفضل حالا منهم. و تختلف درجة الشعور بالحرمان باختلاف الجماعة التي اختيرت للمقارنة، فلم يعد يقتصر في تعريف الفقر على التعريف الكلاسيكي من خلال الجوع و سوء التغذية و المرض، حيث أصبح يعتمد في تعريف الفقر على تعريف أكثر شمولاً، هو: « انخفاض أو قصورا بالدخل و وسائل الإنتاج الكافية لتأمين الحد الأدنى من الحياة الكريمة و ضعف فرص الحصول على التعليم و المعاناة من التشرذ و السكن غير اللائق و التمييز الاجتماعي و البيئة غير السليمة و انعدام المشاركة في أخذ القرار في جوانب الحياة المدنية و الاجتماعية و الثقافية- إضافة إلى التعريف الكلاسيكي طبعاً-»²، كما يعرفه **عبد الرزاق الفارس** في كتابه: **الفقر في الوطن العربي** على أنه: "عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية، يمثل الحد الأدنى المعقول و المقبول في مجتمع ما من المجتمعات"³. و ما يلاحظ في هذا التعريف هو التركيز على الجانب المادي لمستوى المعيشة و هو الجانب القابل للقياس و الذي يرتبط بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية لكل مجتمع على حده، و خلال فترة محددة من الزمن.

و من جهة أخرى تركز بعض التعريفات على البعد النفسي للفقر و ما يولده من حرمان لدى من يعانونه، فقد يشكل -الفقر- خطراً حقيقياً على الأخلاق و احترام الذات، إذ يعتبر الفقر: "حالة من مستوى المعيشة المنخفض و الذي إذا طال أمده اثر على صحة الفرد و أخلاقه و احترامه لذاته، كما أنه يجرد الإنسان من إنسانيته. فالفقير المحروم و الذي لا يتوفر له

¹ منير العصرة-مرجع سابق-ص، 143.

² صالح بركات. تغير مفهوم الفقر و انعكاسه على الحيز العربي و مؤسساته في عصر العولمة. www.suhuf.net 2003/03/08.

³ عبد الرزاق الفارس-مرجع سابق- ص، 21.

ما يحفظ عليه آدميته و كرامته، يكون معرضا و لا شك للانهيـار و الذي قد يقوده إلى الكفر بأي شيء بما في ذلك الكفر بنفسه و قيمه و مجتمعه و وطنه".¹

و في هذه الدراسة يُعرف الفقر على أنه: الحرمان الناجم عن عدم كفاية الدخل في تأمين الحد الأدنى المقبول للحياة الكريمة كانخفاض المستوى الغذائي و الصحي و التعليمي و السكني و العيش في جو أُسري مضطرب، مما قد يدفع من يعانیه-الحرمان-إلى اللجوء لطرق غير مشروعة كالانحراف لإشباع ما حرم منه.

و الملاحظ على هذا التعريف تركيزه على ظروف المعيشة الاقتصادية و الاجتماعية و التي في معظمها جوانب مادية يمكن إخضاعها للملاحظة و القياس كالدخل و الحاجلات الأساسية من غذاء و صحة و تعليم و سكن إضافة إلى مؤشر الجو الأسري. و لا يعني الإقتصار على تلك الجوانب إلى أنها الوحيدة التي يحتاج إليها الإنسان و إنما هي الجوانب الأكثر ضرورة و التي لوحظ صعوبة الوصول إليها في ميدان الدراسة. لذلك تم الاعتماد على ظروف المعيشة كمؤشر للفقر أكثر من التقدير الكمي-الدخل- و ذلك للتمكن من التعرف على عمق الظاهرة و أبعادها المختلفة و بالتالي التمكن من صوغ السياسات و البرامج لمكافحته. كما سيتضح أكثر من خلال التعرض لمعايير قياس الفقر.

ثانيا: معايير قياس الفقر:

كما رأينا من خلال استعراض وجهات النظر المختلفة لتحديد مفهوم الفقر فإن الشيء نفسه يلاحظ عند الحديث عن المعايير المعتمدة لقياسه، نظرا للارتباط الوثيق بين الاثنين، فمعايير الفقر إذن ليست موحدة بل تختلف باختلاف مستعملها انطلاقا من اختلاف الفرضيات التي يعتمدها في تحديداتهم لتلك المقاييس. فالكل يتفق على أن الفقر هو نوع من الحرمان لكن الاختلاف يكمن في درجة ذلك الحرمان و كيفية تحديده.

و يمكن القول أن معيار تحديد الفقر يختلف من بلد لآخر، اعتمادا على تحديد المستوى الأدنى للمعيشة الذي يعتبر الفشل في الوصول إليه فقرا² و بالتالي لا يمكن الحديث عن معيار محدد يقيس الفقر، لكن يمكن ذكر بعض المحاولات التي تناولت الموضوع.

1- معيار الدخل و الثروة:

¹ أحمد حويبي و آخرون. علاقة البطالة بالجريمة و الانحراف في الوطن العربي. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. مركز الدراسات و البحوث. 1998. ص، 176.

² مولود قاسم نايت بلقاسم. مفهوم العدالة الاجتماعية. مجلة الأصالة الشهرية. العدد 32. السنة الخامسة. أبريل 1976. ص، 4.

و في هذا الصدد يمكن ذكر المحاولة التي قام بها **معن خليل عمر**¹ و الذي حدد معياران هما الدخل و الثروة. و الدخل يشير إلى كمية المال التي يحصل عليها الفرد من عمله سنوياً، أي أجرته اليومية مضرورية في عدد أيام السنة. أما عن الثروة فتشير إلى مجموعة ما يملكه الفرد من عقار و ممتلكات شخصية و أسهم و سندات و نقد. لكن دقة المعلومات عن دخل الفرد تكون أوضح من دقة المعلومات عن مجموعة ثروة الفرد بسبب معرفة الدولة لمداخل الأفراد أكثر من ثرواتهم. فيمكن ترتيب الأشخاص حسب مداخيلهم، كما أن توزيع الثروات بين السكان يسمح بوضع ترتيب رئيسي بين الأثرياء و الفقراء.²

و يرى **معن خليل عمر**³ أن هذين المعيارين-الدخل و الثروة-إنما يستخدمان لقياس نوعين من الفقر و هما: المعيار المطلق و المعيار النسبي، و يقيس الأول نقص ضروريات الحياة كقاعدة أساسية لقياس خط الفقر أو حدوده الدنيا. أما الثاني فهو معيار يبني على الدخل المنخفض و الثروة القليلة، فالفرد لديه دخل مالي منخفض و ثروة قليلة أكثر من معدل الفرد العام في المجتمع، أي دخل يستطيع أن يعيش به على الكفاف.

2- معيار الرفاهية و اللارفاهية:

حيث هناك من يقسم مناهج قياس الفقر إلى اتجاهين هما⁴:

- أ- **الاتجاه الأول**: يسمى اتجاه الرفاهية و يعتمد أصحابه على استخدام معايير مالية في قياس الرفاهية مثل: دخل الفرد و إنفاقه الاستهلاكي، و هو الاتجاه السائد في أدبيات الفقر.
- ب- **الاتجاه الثاني**: يدعى اتجاه اللارفاهية و يعنى بدراسة المؤشرات الاجتماعية للرفاهية مثل: التغذية، الصحة و التعليم و يركز على بعض القضايا منها: سوء التغذية أو غياب الرعاية الصحية أو الأمية، انطلاقاً من أنها تمثل نتائج مباشرة للفقر و قد تزايد هذا الاتجاه في دول العالم النامي في منتصف السبعينات حيث لوحظ أن هناك ارتفاعاً في الدخل الفردي في بعض الدول و بالمقابل لم يحدث هنالك أي تقدم في بعض مجالات الرفاهية الاجتماعية مثل التغذية، الصحة... إلخ.

3- معيار الإستهلاك و الدخل:

¹ معن خليل عمر. علم المشكلات الاجتماعية. دار النشر الأديني. الأردن. 1998. ص، 194.

² Jean Michel Morin. Précis de sociologie. édition Nathan. Paris. 1996. p94.

³ معن خليل عمر - مرجع سابق - ص، 194، 195.

⁴ سلمان خان. الفقر: مع التنمية الكل أصبح فقيراً...!!! www.islamonline.net 2000/02/02

و هنا يمكن إدراج المحاولة التي قدمها **عبد الرزاق الفارس**¹ الذي يرى أن هناك العديد من المؤشرات مثل: نصيب الفرد من استهلاك الغذاء أو نصيب الفرد من الدخل القومي و التي تستعمل لتحديد و قياس الفقر المطلق، و هي حسبه مقاييس كلية تبدو محايدة و موضوعية ينبغي ألا تخفي حقيقة أن الفقر هو بشكل أساسي مفهوم معياري Normative ، كما يرى أن أي تعريف إحصائي للفقر إنما يعكس مجموعة من القيم التي تضع الحد الأدنى لمستوى المعيشة في إطار اجتماعي-ثقافي محدد و في فترة زمنية محددة. و هناك وفقا لذلك ثلاثة مناهج لقياس الفقر، منهج يعتمد على تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة و منهج يعتمد على الدخل الكلي لوحدة القياس سواء كانت الفرد أم الأسرة، أما المنهج الثالث فيعتمد على مستوى الرفاه الكلي، أو حجم الإنفاق الكلي ليس على الاستهلاك فقط و إنما على الحاجات الأساسية الأخرى.

و سيتم التركيز على المنهجين الأولين فقط لأهميتهما:

أ- منهج الاستهلاك: و يعتمد على احتساب تكاليف استهلاك بعض السلع المحددة، و يحتوي أربعة مكونات على الأقل تدور جميعها حول حفظ البقاء الإنساني المحتمل و هناك من يطلق على هذا المقياس اسم الحاجات الأساسية غير المشبعة² و هو مقياس تقليدي يقوم على مقارنة موقف كل أسرة بالنسبة لحاجات معينة، باستخدام مجموعة من الأوضاع المعيارية لكل حاجة من الحاجات، بحيث يعد ما هو دون المستوى الأدنى منها غير مشبع، و تعد الأسر التي تكون فيها واحدة أو أكثر من الحاجات الأساسية غير مشبعة، من الأسر الفقيرة و أفرادها فقراء و العوامل الحاسمة في هذه الطريقة من القياس هي المتعلقة باختيار الحاجات و تحديد الحد الأدنى لكل منها، و معيار الفقر المحدد، مثل معرفة ما إذا كانت هناك حاجة واحدة تبرر وصفها بأنها فقيرة.

ب- منهج الدخل: و يعتبر عند البعض الاختيار الطبيعي لقياس الفقر، فالدخل هو الذي يحدد قيود الميزانية التي تفرض على الفرد أو العائلة ما يستهلكه و ما لا يستهلكه و المشكلة بعد ذلك تكمن في وضع مستوى الدخل الذي يحدد الفقراء من غيرهم، و هذا المستوى يرمز إليه بأنه " **خط الفقر**"، و هو خط وهمي يستعمل للتمييز بين الفقراء و غير الفقراء. هذا المنهج يستدعي تحديد

¹ عبد الرزاق الفارس - مرجع سابق - ص، ص. 21، 22.

² جوليوبوليتيفنيك. الفقر في أمريكا اللاتينية: تحليل نقدي لثلاث دراسات. المجلة الدولية للعلوم السياسية. العدد 148. مجلة ربع سنوية تصدر عن اليونيسكو. مركز مطبوعات اليونيسكو. القاهرة. يونيو 1996. ص، 123.

مفهوم الدخل الذي سيتم استخدامه، ففي حين يستخدم البعض الدخل النقدي السنوي للعائلة يستخدم البعض الآخر الدخل الجاري و ليس الدخل طوال العمر، و الدخل الفعلي و ليس المحتمل¹، فهي طريقة تتبني أساسا على معدل نصيب الفرد في الأسرة من الدخل، و تعد الأسر ذات الدخول الأقل من هذا خطأ من الأسر الفقيرة، و يعد كل أفرادها فقراء و يطلق على هذه الطريقة حسب البعض* اسم: " قياس خط الفقر".

4- مقارنة بين طريقتي الدخل و الإستهلاك:

و يحدد عبد الرزاق الفارس² ثلاثة مبررات رئيسية يقدمها الذين يفضلون طريقة الاستهلاك على طريقة الدخل و هي:

أ- أن الاستهلاك يقيس بشكل مباشر تدفق المدخلات التي تولد المنافع، أما الدخل فيقيس القدرة على شراء هذه المدخلات، و من الطبيعي أن يتركز الاهتمام على ما تم استهلاكه فعليا.

ب- يتم قياس الدخل خلال فترات زمنية قد تكون أسبوعا و قد تمتد إلى شهر أو حتى سنة و خلال الفترة المحددة قد يكون دخل بعض الأفراد منخفضا لأسباب عشوائية كالمرض أو الجفاف أو انخفاض مؤقت في أسعار بعض السلع الزراعية أو الموارد الطبيعية... إلخ، أو لأسباب تتعلق بآثار دورة الحياة، كأن يكون الفرد صغير أو كبير السن.

ج- أن أغلب الأسعار قد تختلف بدرجة أساسية بين الأقاليم أو أن بعض السلع قد لا تتوافر عند الأسعار السائدة، مما سيقود إلى تباين واضح في توزيع الدخل و توزيع الاستهلاك و يوضح "جون فريدمان"³ أن معيار الدخل هو المعيار الموضوعي الأكثر استعمالا في بعض الدراسات، إلا أنه معيار يخفي حقيقة أن اختيار خط الفقر للتمييز بين من يعلن أنهم فقراء و من هم غير فقراء، عمل سياسي أصلا، أين يكون لرفع خط الفقر أو خفضه بإضافة أو خصم بضعة دولارات أثره على عدد من تشملهم كل فئة، و على أحقيتهم لأنواع معينة من مساعدات الدولة، و هو الأمر الذي أثبتته ميشيل تشوسوفيسكي⁴ عند حديثه عن منهجية البنك الدولي في تحديد

¹ عبد الرزاق الفارس - مرجع سابق - ص، 12.

* انظر جوليو بوتافينينك. -مرجع سابق - ص، 123، 124.

² عبد الرزاق الفارس -مرجع سابق - ص، 25.

³ جون فريدمان. إعادة التفكير في الفقر: تحويل السلطة و حقوق المواطنين. المجلة الدولية للعلوم السياسية. العدد 148. مجلة ريع سنوية تصدر عن اليونيسكو. مركز

مطبوعات اليونيسكو. القاهرة. يونيو 1996. ص، 14.

⁴ ميشيل تشوسوفيسكي -مرجع سابق - ص، 198، 199.

للدولار الواحد كمعيار للفقر، مبينا -تشوسودوفيسكي- أن هناك مجموعات سكان يبلغ دخلها بالنسبة للفرد 2 أو 3 دولارات أو حتى 5 دولارات يوميا، و لكنها تظل فقيرة أي عاجزة عن الوفاء بالمصروفات الأساسية على الطعام، الملابس، المسكن، الصحة و التعليم و أن هذا التحديد-واحد دولار- بعيد كل البعد عن بحث أوضاع الحياة الحقيقية، فليس ثمة حاجة إلى تحليل مصروفات الأسرة على الطعام و الملجأ و الخدمات الاجتماعية، و ليس ثمة حاجة إلى ملاحظة الظروف الملموسة في القرى الفقيرة أو أكواخ المدن، ففي إطار البنك الدولي أصبح تقدير مؤشرات الفقر مجرد تمرين عددي لا غير.

و يحدد **عبد الرزاق الفارس**¹ بعض القضايا المنطقية التي تعتمد عليها المفاضلة بين المنهجين - الدخل و الاستهلاك - معتبرا إياها - القضايا - اعتبارات عملية في ذات الوقت، تعتمد أساسا على مدى توافر و دقة المعلومات مبينا أن الذين يدافعون عن طريق الاستهلاك يعتبرون أن الموت بسبب الحرمان المادي هو أحد أشد أنواع الفقر وضوحاً، و أن قلة التغذية هي أيضا إحدى صور الفقر و أن طريقة الاستهلاك تمكننا من التعرف على أولئك الذين لا يأكلون بدرجة كافية، كما أنها تجعلنا قادرين على حصر أعداد الذين يعيشون في مساكن غير مناسبة أو الذين لم يحصلوا على التعليم أو الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات الصحية... الخ.

في حين أن طريقة الدخل هي اقل دقة رغم أن ارتفاع مستوى الدخل فوق حد معين يكاد يكون شرطاً جوهرياً لشعور الإنسان بكرامته، انطلاقاً من أنه ضروري للحصول على المستوى اللازم من الغذاء و الكساء و المسكن و التعليم و كل السلع و الخدمات الضرورية للحياة، على الرغم من أن ما من شيء يضمن أن العائلة ستتنفق دخلها على هذه الجوانب فعلا.

كما أن منهج الدخل قد لا يعطي صورة حقيقية عن مستوى المعيشة للأسرة التي قد تكون محدودة الدخل لكنها في الوقت ذاته قادرة على تحقيق مستوى إنفاق يفوق خط الفقر من خلال السحب من المدخرات أو من خلال الاقتراض².

هذا إضافة إلى أن هناك علاقة قوية و متبادلة في الوقت ذاته بين مشكلة الفقر و عدم المساواة في الظروف و بذلك فإن معادلة الفقر بالدخل المنخفض لن تنجح بالتالي في

¹ عبد الرزاق الفارس -مرجع سابق- ص، 23.

² المرجع السابق، ص، 22.

تميز العلاقة بين الفقر و عدم المساواة و تجعل التوجه الفكري و العلمي بعيد عن مراعاة ظروف الحرمان التي يعانيتها الفقراء، و هذا ما يستدرکه معيار الاستهلاك و الذي ينظر إلى الفقر على أنه ظاهرة متعددة الأبعاد، محاولاً إدخال كل ظروف المعيشة في الحساب لينظر إلى الفقر ككل ناتج عن تراكم مختلف ألوان الحرمان التي يعانيتها الأفراد و الأسر في مجالات الحياة اليومية و الاجتماعية. و من هذا لا يمكن اعتبار الفقر سمة فردية، بل هو سمة للوضع الذي يعيش فيه الإنسان و بعبارة أخرى فهو علامة مميزة على تدهور الظروف المعيشية و تدني الوضع الاجتماعي و هامشيته.

و رغم كل هذا فهناك من يرى¹ بأن كلا المعيارين - الدخل و الاستهلاك - لا يتمتعان بالنظرة الشاملة للفقر لدرجة اختلاف مصادر الرخاء المأخوذة في الحساب في كل من المقياسين إلى درجة أنهما يبدوان متكاملين، و لا يمكن استبدال أحدهما بالآخر أو الاستغناء عن أي منهما.

ثالثاً: الاتجاهات المفسرة لظاهرة الفقر:

عَرَفَ الإنسان ظاهرة الفقر منذ القدم، و اختلفت مواقفه منها باختلاف خلفياته الفكرية و الثقافية و الإيديولوجية ما أسفر عن وجود اتجاهات نظرية كثيرة عملت على تفسير الظاهرة و سنحاول التركيز على أهم ثلاثة اتجاهات و هي: الرأسمالية، الاشتراكية و الاتجاه الإسلامي، و هذا لا يمنع قبل التطرق لها استعراض و لو بإيجاز بعض الاتجاهات الأخرى و التي كانت لها أهميتها، حيث سيطرت على فكر البعض لفترات زمنية معينة - و لعل بعضها لازال سائداً لحد الآن -، و نجد في البداية موقف المقدسين للفقر، و هم عبارة عن متزهدين و مترهبين و دعاة التقشف و التصوف، فهم فقراء باختيارهم²، رافضين الزخرف و المظهر مفضلين عبادة الله معتبرين الفقر نعمة تستوجب الشكر.

و من الاتجاهات الأخرى نجد الجبريين الذين يرون في الفقر شراً و بلاءً، و لكنه في الوقت ذاته يعتبر قضاء و قدراً من السماء، فلا فائدة من محاولة الخلاص منه و الحل الوحيد هو الرضا و القبول بالقدر و الصبر عليه، و هذه الفئة لا تعير اهتماماً للأغنياء إنما توصي الفقراء بالرضا و قبول أوضاعهم كما هي لا محاولة التغيير فيها.

¹ جوليو بوليفينيك-مرجع سابق- ص، 125.

² سلمان خان -مرجع سابق-

و نجد اتجاهها آخر يتمثل في اتجاه دعاة الإحسان الفردي الذي يشترك مع اتجاه الجبريين في نظرتهن إلى الفقر، فأصحابه كذلك يرون فيه شرا و بلاء و مشكلة تستدعي حلا و على الفقراء الرضا القناعة، في حين على الأغنياء العطاء و الإحسان للفقراء انطلاقا مما تملهم عليه قلوبهم و ضمائرهم التي ترجو الثواب و تخشى العقاب، و يرى يوسف القرضاوي¹ أن هذه النظرة نادت بها الديانات التي سبقت الدين الإسلامي.

1- الاتجاه الرأسمالي:

تأثرت نظرة الرأسمالية العامة للحياة تأثرا كبيرا بحركة التنوير التي امتدت عبر حوالي قرنين من الزمن - من أوائل القرن السابع عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر - فاتخذت شكلا متطرفا رافضة الكثير من المعتقدات المسيحية و مناقضة لها إلى درجة اعتبار كل ما تمثله الكنيسة لا يمكن الدفاع عنه (نظرا لاستبداد هذه الأخيرة و فسادها) و هكذا تضاعفت قوة تأثير الدين الذي يوفر الرادع الأخلاقي و يؤاخي بين البشر، و أصبحت الغاية البشرية مفهوما لا فائدة منه من الناحية العلمية و بلا غاية نهائية للحياة. فلا مجال للقيم السامية التي يعيش من أجلها الإنسان، فيباح كل شيء، و يكون الأساس الوحيد للقيم هو الحرية البشرية كما يقول: برتراند راسل و هي نظرة عززتها الداروينية الاجتماعية و تعمقت مفاهيمها وفق مبدئها: « صراع البقاء و البقاء للأصلح »² و الأصلح هو الأقوى حسبها.

و تزعم الرأسمالية أن هناك تناسقا و انسجاما بين المصالح الذاتية و المصالح العامة، أي أنه و بينما كل واحد من أفراد المجتمع يحاول تحقيق مصلحته فإنه تلقائيا ستتحقق المصلحة العامة، و هذه الأخيرة تعني تحقيق العدل و المساواة و القضاء على مختلف المشاكل و أهمها الفقر، و لكن واقع هذا النظام أثبت فشله الذريع في تحقيق مثل هذه النتيجة.

و قد أولت الرأسمالية اهتماما كبيرا لمسألة الفقر و حاولت استئصاله من المجتمع، و تحقيق مستوى مناسب لكافة الطبقات الاجتماعية متخذة الحرية الاقتصادية وسيلة لتحقيق ذلك³ و محملة في الوقت ذاته الفقراء مسؤولية فقرهم، فلا الدولة و لا الأغنياء مسؤولون عن ذلك و كل فرد حر في تصرفه و في ماله، و لعل هذا ما جعل من النظام الرأسمالي في أول ظهوره يضطر

¹ يوسف القرضاوي. مشكلة الفقر و كيف علاجها الإسلام. ط10. مؤسسة الرسالة. بيروت 1994. ص، ص. 8، 7.

² عمر شبرا. الإسلام و التحدي الاقتصادي. ترجمة: محمد زهير السنهوري. المعهد العالمي للفكر الإسلامي. و.م.أ. 1996. ص، ص. 60، 59.

³ محمد الغروي. الفقراء في ظل الرأسمالية و الماركسية و الإسلام. ط2. دار التعارف للمطبوعات. بيروت 1981. ص، ص. 18.

الصغار و النساء للعمل في المصانع و بأجور منخفضة¹ و نظرا لفشل الرأسمالية في تحقيق الأهداف التي جاءت من أجلها و بفعل مساوئها الكثيرة، و استجابة للتحدي المتمثل في الاشتراكية و الصعوبات الناجمة عن الركود الاقتصادي و الحرب، استحدثت الدول الرأسمالية ما يسمى بدولة الرفاهية، و التي ازداد زخمها بعد الركود الكبير الذي صاحب الحرب العالمية الثانية. و كان هدفها الأول تخفيف أهم التجاوزات الرأسمالية و بالتالي التقليل من جاذبية الاشتراكية، و رأى البعض أنها تمثل: « حركة ادارة اجتماعية من الأعلى، هدفها ضمان النظام الاجتماعي بدون نقل السلطة الأساسية من السلطة الحاكمة إلى الأكثرية المتمثلة في العامة».

فهي إذن فلسفة تتعد عن الداروينية الاجتماعية الخاصة برأسمالية عدم التدخل، و ترى بأن رفاهية الفرد أهم من أن تترك لمجرد عمليات قوى السوق، و ترى بأن الفقر و عدم قدرة الأفراد على عدم تلبية حاجاتهم لا تعزى بالضرورة إلى عجزهم الشخصي بل هي أمور قد تحدث للأفراد دونما ذنب ارتكبه² فاعترفت للعاجزين و الضعفاء و الفقراء بشيء من الحق ظل يتنامى شيئاً فشيئاً بتدخل الدولة و تنظيم القانون حتى انتهى إلى ما يسمى التأمين الاجتماعي و الضمان الاجتماعي أيضاً³ معتبرة تأمين الحماية الاجتماعية ضرورية لكل فرد، و توفير الخدمات الاجتماعية أمور أساسية تمكن الأفراد من القيام بمهامهم (الصحة، السكن، التعليم و النقل العام...)، لكنها قد لا تكون في متناول أصحاب الموارد المحدودة. كما تعترف هذه الفلسفة بأن التشغيل التام و التوزيع العادل للدخل و الثروة من بين أهدافها الأساسية⁴، فدولة الرفاهية إنلًا تضحي بقليل من الحرية في سبيل تحقيق المزيد من العدالة، و مع ذلك و مع قيام خبراء الإحصاء بمراجعة أرقامهم بالفعل فإن عهد دولة الرفاهية قد ولى أو كاد، فلم تعد الدول الرأسمالية -التي اعتمدت ذلك النهج مع الإشارة إلى تركيزه الكبير على الضرائب- بقيادة على تحمل و لو حتى القدر اليسير من العدالة التي حققتها فازداد التمرد على الضرائب، و أصبح أصحاب الأموال يفضلون إنفاقها على أنفسهم على أن يحولوها إلى أحد أجهزة الدولة البيروقراطية المتضخمة، مما

¹ يوسف القرضاوي -مرجع سابق- ص، ص. 9، 10.

² عمر شبرا -مرجع سابق- ص، 154.

^{*} في التأمين الاجتماعي يدفع المواطن مبلغاً من دخله في مقابل تأمينه عند عجزه الدائم أو المؤقت. و يكون ما يعطى لكل فرد بقدر ما دفعه قلة أو كثرة، أما في الضمان الاجتماعي فالدولة نفسها هي التي تقوم بإعطاء العجزة و المعوزين اعانات دولية من ميزانيتها العامة دون أن يكونوا قد اشتروا في دفع شيء من مالهم..

³ يوسف القرضاوي -مرجع سابق- ص، 10.

⁴ عمر شبرا -مرجع سابق- ص، 154.

جعل البعض يرى أن الفقر سيزداد، و لكن على من أصبحوا فقراء ألا يلوموا إلا أنفسهم كونهم يفضلون الحياة السهلة على العمل الجاد، و يفشلون بالتالي في التخطيط لمواجهة الأيام الصعبة¹، و هكذا فالرأسمالية حتى بشكلها المعدل المتمثل في دولة الرفاهية قد فشلت في القضاء على الفقر و تحقيق العدالة و المساواة بين الفئات الاجتماعية.

2- الاتجاه الاشتراكي (الماركسي):

تجدر الإشارة في البداية إلى أن الماركسية* جاءت كرد فعل لسلبيات الرأسمالية و التي تمثلت في الفقر و البؤس و المعاناة جراء الاقتصاد الحر الذي يؤدي إلى استدامة الظلم و حالات عدم المساواة، و قد رأت في الملكية الخاصة و نظام الأجور مصدرا للشروع و أن العدالة تتحقق بجعل الملكية الخاصة اشتراكية بدرجة متفاوتة، كما أدركت أن الديمقراطية لا فعالية لها مع وجود حالات عدم المساواة و المصالح الخاصة، و تصورت مستقبلا القيادة فيه للجماهير-البروليتاريا- ** (سواء بالقوة أو بالسبل الديمقراطية) لإقامة مجتمع ديمقراطي متساو و خال من الصراع الطبقي، قائم على التخطيط الشامل و سيطرة الطبقة العاملة على وسائل الإنتاج²، فالاشتراكية إذن جاءت بشكل أساسي للتصدي لظاهرة الفقر و معالجة مشكلة الفوارق الكبيرة في الدخل و الثروة بين الأفراد كما بين الأمم، و قد كان لهذه النظرية صدى واسعاً حيث بنيت على أساسها العديد من البلدان كما كان لها اثر مهم في توجيه دفة الصراع بين الأمم لعقود طويلة³، و قد تمثلت المبادئ الأساسية التي قامت عليها الاشتراكية الماركسية فيما يلي⁴:

- **تأميم وسائل الإنتاج:** حيث منحت الأفراد الحق في تملك ممتلكات شخصية من بيت و ملابس و طعام...، و أممت وسائل الإنتاج التي تصنع السلع و البضائع، و سمحت للأفراد بتملك الأعمال و الحرف الصغيرة.

¹ جون فريدمان -مرجع سابق- ص، 15.

* الماركسية: هي مركب مزجي للعديد من التيارات العقائدية (الإيديولوجية) العائدة إلى أوائل القرن التاسع عشر و منتصفه و هذه التيارات هي: فكر التنوير العلماني، جدلية هيغل، مادية فيورباخ، نظريات ميشيليه الخاصة بحرب الطبقات و نظريات سميت و ريكاردو الاقتصادية و الشعارات النضالية للثورة الفرنسية و قد شب ماركس وسط هذه التيارات و كان علمانيا و مناهضا للدين في الأساس.

** و هم العمال الصناعيون الذين يفتقرون لوسائل الإنتاج و لذلك فإنهم يصبحون خاضعين لعبودية أصحاب العمل.

² عمر شبرا. -مرجع سابق- ص، 106.

³ عبد الرزاق الفارس. -مرجع سابق- ص، 19.

⁴ محمد الغروي. -مرجع سابق- ص، 61، 68.

- **التوزيع على أساس العمل:** انطلاقاً من المبدأ القائل: « من كل حسب طاقته و لكل حسب حاجته ».
- **القيادة تكون بأيدي الديكتاتورية العمالية:** و هم ثوريون حزيون لهم خصائص فكرية و حزبية خاصة، و يجب أن تتسلم هذه الفئة السلطة بشكل مطابق لطبيعة المرحلة الاشتراكية، لتقضي حسبهم على بقايا الرأسمالية من جهة و لوضع تخطيط اقتصادي موجه لكل الشعب من جهة أخرى، و هو أمر يتطلب حسب الماركسيين سلطة ديكتاتورية مطلقة حتى تتمكن من فرض المنهاج الاقتصادي المقرر على الشعب.

لقد كانت الاستراتيجية الماركسية بعد مرحلة الثورة - أي بعد ملكية الدولة لوسائل الإنتاج و التخطيط المركزي - تأمل في تحقيق ذلك القدر من الكفاءة و العدالة حسب مبدأ من كل حسب طاقته و لكل حسب حاجته كما سبقت الإشارة إليه، فإزالة الإمتيازات التي توفرها الملكية الخاصة فإن آلية الدولة تتمكن من إزالة حالات التشوه و الظلم التي تفرزها حركة السوق العمياء، و هو أمل لا يمكن تجسيده على أرض الواقع نظراً لخطورة العيوب التي انطوى عليها¹، فأفكار ماركس إنما تعكس عدم الثقة بالبشر فهم لا يمكن إصلاحهم، و لا بد من تجريدهم من ممتلكاتهم الخاصة لأنها هي التي تقودهم إلى السلطة و الاستغلال، لكن المسؤولين في دولة شمولية يمارسون سلطة أكبر بكثير من سلطة أصحاب الأملاك، فهل هؤلاء سيكونون ملائكة و يمكن الوثوق بهم..؟! ف ماركس لم يدرك أن مجتمع اللادولة يؤدي إلى احتمال المزيد من الاستغلال و الظلم من خلال التواطؤ بين أصحاب المصالح الراسخة ضد أفراد المجتمع الآخرين².

و من النقاط الأخرى³ التي تستدعي الوقوف عندها حال الحديث عن نقد الماركسية هي أن هذه الأخيرة قد فرضت على الشعب مبادئها و تعاليمها، لكن فطرة الإنسان و طبيعة مجتمعه و نزعات الفرد الأصلية قد لفظتها شيئاً فشيئاً و بدأت بإرغام القيادة على التنازل على الاشتراكية. و لعل هذا ما أثبتته الواقع اليوم حيث يلاحظ تلاشي آثار النظام الاشتراكي الماركسي من كل دول العالم تقريباً ليحل محلها النظام الرأسمالي الحر الذي يعكس فلسفة الهيمنة الأمريكية خصوصاً و الغربية عموماً، على كل شعوب العالم و دوله، التي أخذ يسيطر عليها هذا النظام

¹ عمر شبرا. -مرجع سابق- ص، 113.

² عمر شبرا -مرجع سابق- ص، ص. 112، 113.

³ محمد الغروي -مرجع سابق- ص، ص. 71، 72.

و الفقر قائلا: « اللهم إني أعوذ بك من الكفر، و أعوذ بك من الفقر»¹ و الاستعاذة هي خير مؤثر على قبح الفقر و إساءته لحياة الإنسان.

و في تراثنا الإسلامي نجد المقولة الشهيرة لعلي بن أبي طالب-كرم الله وجهه-: « لو كان الفقر رجلا لقتلته»² و قول أبو ذر الصحابي الجليل-رضي الله عنه-: « كاد الفقر أن يكون كفرا» و تأثر عنه أيضا قوله: « عجت لمن لا يجد قوت يومه كيف لا يخرج على الناس شاهرا سيفه.»³ و تشير هذه النصوص إلى مدى جسامه الآثار و النتائج التي يسببها الفقر أينما حل لتجعله مرادفا للكفر - و هو كبيرة الكبائر - في بعض الأحيان كما توضح لنا موقف الإسلام من هذه الظاهرة إذ يرى فيها مشكلة تستدعي حلا كونها خطر على مختلف جوانب الحياة و الدّين و هذا ما تحدث عنه يوسف القرضاوي⁴ في كتابه: «مشكلة الفقر و كيف عالجها الإسلام»:

♦ **الفقر خطر على العقيدة:** انطلاقا من أنه يصبح أحيانا مدعاة للشك في التنظيم الإلهي للكون، و لارتباب في عدالة التوزيع الإلهي للرزق، و بخاصة مع وجود الفقر المدقع جنبا إلى جنب و الثراء الفاحش، و خصوصا إذا كان الفقير يعمل بكد في حين الثري لا يبذل أي نوع من الجهد، فلا شك أن الفقر هنا يصبح خطرا على العقيدة الدينية. و هذا الإنحراف العقيدي الناشئ أساسا عن الفقر و تحديدا عن سوء التوزيع، هو الذي جعل بعض السلف يقول: « إذا ذهب الفقر إلى بلد قال له الكفر خذني معك!! » و قال ذو النون المصري الصوفي: « أكفر الناس ذو فاقة لا صبر له و قل في الناس الصابر » فلا عجب أن يستعيز النبي -صلى الله عليه و سلم- من الفقر قائلا: « اللهم إني أعوذ بك من الفقر و القلة و الذلة، و أعوذ بك من أن أظلم أو أُظلم ».

♦ **الفقر خطر على الفكر الإنساني:** فالفقير الذي لا تتوفر له ضرورات الحياة و حاجاته هو و أهله و أولاده، لا شك لن يتمكن من التفكير تفكيرا سليما و دقيقا لا سيما إذا كان بجواره الغني غنى فاحشا. و لعل هذا ما دفع الإمام أبو حنيفة إلى القول: « لا تستنشر من ليس في بيته دقيق » أي أنه مشتت الفكر مشغول البال، منفعل، مما يؤثر

¹ محمد الغروي - مرجع سابق - ص، ص. 80، 81.

² عبد الرزاق الفارس - مرجع سابق - ص، 9.

³ محمد الغروي - مرجع سابق - ص، 80.

⁴ يوسف القرضاوي - مرجع سابق - ص، ص. 14، 15.

سلبا على سداد حكمه و سلامة إدراكه و في الحديث الصحيح: « لا يقضي القاضي و هو غضبان » و قاس الفقهاء على الغضب، شدة العطش و شدة الجوع و غيرها من الانفعالات المؤثرة¹.

♦ **الفقر خطر على السلوك الأخلاقي:** فالفقير المحروم كثيرا ما يدفعه بؤسه و حرمانه - و خاصة إذا كان إلى جواره الأثرياء المترفون - إلى سلوك لا ترضاه الفضيلة و الخلق الكريم، و لهذا كثيرا ما نسمع المثل القائل: « صوت المعدة أقوى من صوت الضمير»، و أكثر من هذا قد يؤدي الفقر إلى التشكيك في القيم الأخلاقية نفسها و عدالة مقاييسها. كما يؤدي إلى التشكيك في القيم الدينية. و في حديث نبوي شريف بين النبي-صلى الله عليه و سلم- شدة وطأة الفقر على صاحبه و أثره على سلوكه حيث قال: « خذوا العطاء مادام عطاء، فإذا صار رشوة على الدين فلا تأخذوه، و لستم تاركيه، تمنعكم الحاجة و الفقر» و في موضع آخر و لتوضيح أثر الدين على المستدين: « إن الرجل إذا غرم -استدان- حدث فكذب و وعد فأخلف».

و في إشارة إلى علاقة الفقر و الغنى بالفضائل و الرذائل ذكر: « حدث الرجل الذي تصدق في الليل على رجل فصادفت صدقته سارقا، فتحدث الناس عن ذلك ثم تصدق مرة أخرى على امرأة فصادفت صدقته زانية، فأصبح الناس يتحدثون بذلك: تصدق الليلة على زانية. فجاءه في المنام من قال له: أما صدقتك على سارق فلعله يستعف عن سرقتك، أما صدقتك على زانية فلعلها تستعف عن زناها²، فظهر بذلك أثر الغنى في استغفاف الرجل عن السرقة و استغفاف المرأة عن الفاحشة. و لذلك أمر الإسلام بالإنفاق على الفقراء و تفقد أحوالهم و مساعدتهم على نفقات حياتهم و تخفيف عبء المعيشة عن كاهل المستضعفين³ مثل قوله تعالى: «لَنْ تَدَّالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُقُولُوا: مَا نُحِبُّونَ وَمَا تَتَّقُونَ مِنْ شَيْءٍ فَلَئِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ *» و قوله تعالى أيضا: « وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَتَّقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِئِنَّ مِثْرَاتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ...»^{**}، و غيرها من الآيات إضافة إلى الأحاديث النبوية الشريفة التي تدعم ذلك، لإدراكها الدور الفعال الذي يمكن

¹ يوسف القرضاوي- مرجع سابق - ص، 16.

² المرجع السابق.ص، 15، 16.

³ محمد الغروي-مرجع سابق - ص، 94، 95.

* سورة آل عمران. الآية رقم 92.

** سورة الحديد. الآية رقم 10.

أن تلعبه المساعدة في عدم انحراف الفقراء و خروجهم عن أنماط السلوك الخلفي السوي.

و عموماً فإن الإسلام يعتقد أن الفقر مشكلة تنبعث من مصدرين هما¹:

« سوء التوزيع و الظلم الاجتماعي الذي يمارسه القائمون على الحكم.

« عدم استغلال الطبيعة و استثمارها بشكل صحيح، فإذا تمكن الإنسان من تسخير الطبيعة و استنزاف ثرواتها (في حدود عدم الإضرار بحق الأجيال القادمة) ثم سلك منهج العدالة في توزيعها على الناس لما كان هناك وجود للفقر و الحرمان على وجه الأرض.

فالإسلام لا يرى مشكلة الفقر في قلة الموارد الطبيعية و عدم كفايتها لإشباع حاجات جميع الناس و تلبية متطلباتهم و حاجاتهم كما تذهب إليه الرأسمالية لتبرير مساوئها المتمثلة أساساً في خدمة مصالح الأقلية و العبث بمصير الأغلبية، كما لا يجدها، أي المشكلة، في التناقض و الصراع المزعوم بين شكل الإنتاج و علاقات التوزيع لدى الماركسيين للوصول إلى أهدافهم السياسية عبر التأميم، و إنما يربط المشكلة إلى الظلم الاجتماعي الذي يمارسه الإنسان من خلال سوء توزيع الدخل و الثروات بين الناس رغم يأسها و توفرها في الطبيعة، حيث سخر الله للإنسان إمكانيات كبيرة حيث يقول سبحانه و تعالى: « اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِ- أَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ (٣٣) وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ (٣٤) وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لظَلُومٌ كَفَّارٌ (٣٥) »*.

و هناك الكثير من الآيات الأخرى التي تبين نعم الله على الإنسان حيث زوده بعقل يمكنه من استغلال هذه الموارد، و وضع نظامٍ و منهجٍ لمكافحة الفقر ينطوي على أسس متينة و قواعد ثابتة تبنى أساساً على قيم و تعاليم الدين الإسلامي الحنيف و التي لها أن تخلق مجتمعاً تسوده العدالة و المساواة.

¹ محمد الغروي - مرجع سابق - ص، ص. 95، 96.

* سورة إبراهيم. الآيات رقم: 32، 33، 34.

خلاصة الفصل:

يمكن القول بعدما جاء في هذا الفصل بأن الفقر مفهوم نسبي يختلف من ثقافة إلى أخرى و من زمان إلى آخر و من مكان إلى آخر. و هذا ما يفسر عدم وجود تعريف موحد و متفق عليه و لا حتى معيار موحد لقياسه. و رغم هذا فهناك بعض السمات العامة و الناتجة أساسا عن الفقر منها: انخفاض الدخل، ضعف التغذية، انخفاض المستوى الصحي و التعليمي، وعدم ملاءمة الظروف السكنية، وعدم توفير الرعاية و التوجيه اللازمين... الخ، وذلك عندما تعجز الموارد الاقتصادية للأسرة عن أداء وظائفها و تلبية الاحتياجات المتزايدة لأفرادها. و قد كان موضوع الفقر - و نظرا لارتباطه بكل المجتمعات و في كل العصور - محور اهتمام المفكرين و الباحثين باختلاف مشاربهم و خلفياتهم الإيديولوجية، مشكلين اتجاهات عديدة عملت على تناول الظاهرة و تفسيرها، و يبقى التشريع الإسلامي أكثر وسطية و اعتدالا و أكثر براعة في تشخيصه لها و موقفه منها، حيث وضح خطورتها على العقيدة الإسلامية و على الفكر الإنساني عموما، و على السلوك الأخلاقي السوي، حيث يعمل الفقر على التشكيك في كل شيء حتى في القيم الأخلاقية نفسها، و في مقاييسها العادلة. وهو بهذا يعطي التبرير للخروج عما هو أخلاقي، مما يشكل خطرا على الفقير في حد ذاته و على غيره أي على الذي قد يعتدي عليه ذلك الفقير من أجل تحقيق ما عجز عن تحقيقه بالطرق المشروعة، وهذا ما نبه إليه الدين الإسلامي الحنيف الذي بيّن أهمية المساعدة في منع الفقراء من الانحراف و الخروج عن الأنماط السلوكية السوية.